لكان حادثاً وذلك محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه فتبين
بهذين البرهانين وجوب الغناء المطلق لمولانا جل وعلا عن كل ما سواه وهو معنى قيامه
جل وعلا بنفسه ح وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى فلأنه لو لم يكن واحداً
لزم أن لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ ش يعني أنه لو كان له تعالى مماثل
في الوهيته لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث والتالي معلوم البطلان بالضرورة و
بيان لزوم ذلك أنه قد تقرر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته تعالى وإرادته
تعالى لجميع الممكنات فلو كان ثم موجود له من القدرة على الإيجاد ممكن ما مثل ما لمولانا جل وعز
لزم عند تعلق تلك القدرتين بإيجاد ذلك الممكن أن لا يوجد بهما معاً لاستحالة أثر واحد
من مؤثرين لما يلزم عليه من رجوع الأثر الواحد اثنين وذلك لا يعقل فإذاً لا
بد من عجز أحد المؤثرين وذلك مستلزم لعجز الآخر المماثل له في القدرة على الإيجاد
وإذا لزم عجزهما معاً في هذا الممكن لزم عجزهما كذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما
وذلك مستلزم لاستحالة وجود الحوادث كلها والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك
ضرورة وإذا استبان وجوب عجزهما مع الاتفاق على ممكن واحد كان مع الاختلاف فيه
على سبيل التضاد أظهر فيتعين وجوب وحدانية مولانا عز وجل في ذاته وفي صفاته
وفي أفعاله وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية كحركاتنا
وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا عز وجل
بلا واسطة وقدرتنا أيضاً مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا عز وجل تقارن تلك الأفعال
ويتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من ذلك أصلاً وإنما أجرى الله العادة أن يخلق عند
تلك القدرة لا بها ما شاء من الأفعال وجعل سبحانه بمحض اختياره وجود تلك القدرة
فينا مقترنة بتلك الأفعال شرطاً في التكليف وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة
الحادثة بتلك الأفعال من غير تأثير لها أصلاً هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بال
كسب والاكتساب وبحسبه تضاف الأفعال للعبيد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت أما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولانا عز وجل لا يشاركه فيه شيء
سواه تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل
مختاراً وعند ما يخلق الله تعالى فيه الفعل مجرداً عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبوراً
ومضطراً كالمرتعش مثلاً وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها
تيسره بحسب العادة فعلاً وتركاً وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة عدم اليسر

وإذ ركز

وإذ ركز الفرق بين هاتين الحالتين ضرورة لكل عاقل كما أن الشرع جاء بإثبات
الحالتين وتفضل بإسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الأولى
قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها أي الإمكاني وسعها بحسب العادة وأما
بحسب العقل وما في نفس الأمر فليس في وسعها أي طاقتها اختراع شيء ما
وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين باستواء الأفعال كلها وأنه لا قدرة
تقارن شيئاً منها عموماً ولا شك أنهم في هذه المقالة مبتدعة بل هم يكذبهم الشرع
والعقل وكذا بطلان مذهب القدرية مجوس هذه الأمة القائلين بتأثير تلك
القدرة الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد ولا شك أنهم مبتدعة أشركوا
مع الله تعالى غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين هذين المذهبين الفاسدين
فهو قد خرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين وكما أن هذه القدرة
الحادثة لا أثر لها أصلاً في شيء من الأفعال كذلك لا أثر للنار في شيء من الإحراق
أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها بل الله تعالى
أجرى العادة اختياراً منه عز وجل بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها وقس على
هذا ما يوجد من القطع عند السكين والألم عند الجرح والشبع عند الطعام والري والنبات
عند الماء والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما والظل عند الجدار والشجر ونحوهما و
برد الماء والسخن عند صب ماء بارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما لا ينحصر فاقطع في ذلك
كله بأنه مخلوق لله تعالى بلا واسطة البتة وأنه لا تأثير فيه أصلاً لتلك الأ
شياء التي جرت العادة بوجودها معها وبالجملة فلتعلم أن الكائنات كلها يستحيل
منها الاختراع لأثر ما بل جميعها مخلوق لمولانا عز وجل ابتداء وحدوثاً بلا
واسطة وبهذا شهد البرهان العقلي ودل عليه الكتاب والسنة وإجماع الإجماع
السلف الصالح قبل ظهور البدع ولا تصغ بأذنك إلى ما ينقله بعض من أولع
بنقل الغث والسمين عن مذهب بعض أهل السنة مما يخالف ما ذكرناه بنقل
لك فشد يدك على ما ذكرناه فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع تشوفك
إلى سماع الباطل تعش سعيداً وتمت كذلك والله المستعان ح وأما برهان وجوب
اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة فلأنه لو انتفى شيء منها لما
وجد شيء من الحوادث ش قد تقدم لك أن تأثير القدرة الأزلية موقوف

في

Copyright King Saud University